

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



الجلسة العامة ١٠

الأربعاء، ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧، الساعة ١٠٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالى اسماعيل (ماليزيا)

وقدر أكبر من تماسك الجهود المبذولة. وقدر أكبر من حرية الحركة في الاستجابة لعالم يتزايد دينامية وتعقيدا.

لقد كان إنشاء الأمم المتحدة عملاً يتم عن بصيرة وإبداع رائعين. ومؤسسو منظمتنا الذين اجتمعوا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وعند بزوغ فجر عهد التحرر من الاستعمار، صمموا أداة لإحراز تقدم مشترك فريدة من نوعها في تاريخ البشرية.

وفي غضون خمسة عقود أثبتت الأمم المتحدة إلى حد أبعد إنها حديرة بالاحترام. والواقع أن جميع الدول والشعوب تلتقي في قاعاتها لمناقشة جداول أعمال مشتركة ولحل مشاكل مشتركة. وضحايا العدوان والاضطهاد يتتجئون إلى الأمم المتحدة التماس للعدالة والإنصاف والغوث.

لقد تحققت إنجازات عظيمة. فالاستعمار والفصل العنصري عاداً غير موجودين. ونحن نعمل على تعزيز السلام وإحلاله وبنائه في جميع أرجاء المعمورة. وإننا نتحرك بشكل حازم من أجل أن ندفع بالرقي الاجتماعي قدماً وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠٠٠

البند ١٦٨ من جدول الأعمال (تابع)

إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترنات

报 告 书 (A/51/950)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن تقرير الأمين العام المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" وارد في الوثيقة A/51/950، وقد عُمِّم في قاعة الجمعية العامة.

أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أرفع إلى الجمعية العامة اليوم تقريري "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح".

إن الإصلاحات التي أقترحها إصلاحات جريئة. وهي أكثر الإصلاحات شمولية وذات أثر بعيد في عمر منظمتنا البالغ ٥٢ عاماً. وهدفها بسيط ألا وهو تحويل المنظمة؛ وتحقيق قدر أكبر من وحدة المقصد،

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة باللغة العربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها متوجهة لأحد أعضاء الوفد المعنوي خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178

نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وحيث كان ينبغي لنا أن نتخطى الحدود القطاعية والحدود المؤسسية، بقينا داخل هيكل صارمة نعمل في عزلة بتنسيق قليل أو بدون تنسيق.

وحيث كان ينبغي لنا أن نزود المدراء بما يحتاجون إليه، لم نستخدم مواردنا على النحو الأمثل، سواء الموارد البشرية أو المالية.

وحيث كان ينبغي لنا تمهين الموظفين من استغلال ما لديهم من إمكانيات، كبلناهم بقيود البيروقراطية. ولابد لنا من أن نحرر ما لديهم من مهارات وقدرات.

لقد حان الآن وقت الاصلاح. والمنظمة في حاجة إليه. والدول الأعضاء في المنظمة تريده. وهي تظهر حقاً السبيل لإحداث التغيير في الأمم المتحدة عن طريق إعادة التفكير في ممارساتها وتكيف سياساتها والسعى إلى إيجاد كفاءات جديدة وقيمة أكبر للمال الذي ينفق.

لقد شرفت باختياري أميناً عاماً بعد ٣٠ سنة من خدمة الأمم المتحدة في المقر وفي الميدان. ولو كان هناك أمر علمتني إياه الخبرة التي اكتسبتها، فهو أن منظمنا هذه إذا كانت ممولة تمويلاً كافياً ولها الهيكل المناسب فإيماناً بها أن تضطلع بالولاية الموكولة إليها وهي سوف تفعل ذلك باسم شعوب العالم وحكوماته.

ومنذ أن توليت منصبي، سعيت بكل قوة إلى تحقيق هدف إيجاد ثقافة للإصلاح في الأمم المتحدة.

إننا نخطو اليوم خطوة تاريخية إلى الأمام. وعرض على الجمعية العامة الآن برنامج كامل وشامل يتضمن تدابير ووصيات لإصلاح المنظمة وتتجديدها. إنه يشتمل على جميع تدابير ومقترنات الإصلاح التي استهلت خلال السنة أشهر الأولى التي قضيتها في منصبي. وأخذنا أيضاً في عدة اتجاهات جديدة. واسمحوا لي بأن أستعرض بعض نقاطه البارزة.

لكي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيق أهدافنا الجوهرية، ولكي نتمكن من الاضطلاع بالمهام الموكولةلينا، لابد لنا أولاً من أن نصلق قدرتنا القيادية والإدارية.

إننا نشجع على توطيد الديمقراطية والقانون الدولي باعتبارهما دعامتين العلاقات السلمية بين الدول. فمن مراقبة حركة الطيران، إلى قانون البحار، ومن استخدام الأسلحة الكيميائية إلى محاكمة جرائم الحرب، نعمل في سبيل وضع معايير وممارسات واضحة للتعاون الدولي.

إن الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية لم يكن على الإطلاق أقوى مما هو عليه الآن. وتناصر بحماس النهوض بالمرأة وتقديم الغوث والمأوى إلى اللاجئين. ونكافح من أجل كفالة أن تأتي احتياجات الأطفال - وهو أضعف فئات العالم - في المقدمة. واليوم يجد العالم في خدمته أممًا متعددة لها سجل مشهود به من الانجازات وميثاق يتصرف بصلاحية دائمة.

ولم تكن الحاجة إلى إيجاد أداة مشتركة للخدمة العالمية أقوى مما هي عليه الآن. وجدول الأعمال العالمي لم يكن شديد التنوع، أو كثير الإلحاح، أو شديد التعقيد مثلما هو عليه الآن. والدول الأعضاء تواجه مجموعة واسعة من التهديدات والتتحديات الجديدة التي لم يسبق لها مثيل. والعديد منها يتجاوز الحدود الوطنية. وهي تتخطى قوة أية دولة للتصدي لها بمفردها - أية دولة بمفرداتها مهما بلغت قوتها.

وتواجه الأمم المتحدة بالتالي مطالب وفرضياً لم يسبق لها مثيل. وهذا هو السبب في أن تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة أكثر فعالية وكفاءة - أمم متحدة تتحلى بالتركيز والتماسك والاستجابة والتكاتفة المجدية - أضحت أمراً مطلوباً اليوم أكثر من أي وقت مضى. وعندما تأتي علينا الدول الأعضاء - وعندما تطلب إلينا التخفيف من حدة معاناتها وكفالة السلام - لابد لنا من أن تكون على أهبة الاستعداد.

غير أن الأمم المتحدة لا تعمل كما ينبغي لها أن تعمل. فمنظمتنا بطيئة في الاستجابة للتغيرات التي تحصل في الواقع الجغرافي - السياسية.

وحيث كان ينبغي لنا أن تكون مرنين وقابلين للتكييف، كنا بيروقراطيين في أحيان كثيرة جداً.

وسمحوا لي أن أوضح: إن ضمان الحيوية المالية للمنظمة لا يشكل جزءاً جوهرياً من عملية الإصلاح، فحسب، بل يشكل أيضاً شرطاً لنجاح عملية الإصلاح ذاتها.

إن الإصلاح يجب أن يعزز مقدرتنا على تعزيز التنمية ومعالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء الفقر والصراع. وإن تجميع صناديق وبرامج الأمم المتحدة العاملة في مجال التنمية ووضعها في مجموعة إنسانية للأمم المتحدة سيعزز التنسيق والتعاون بينها دون النيل من خصائص أو هوية كل منها. وهذه الفكرة ستطبق في الميدان أيضاً، حيث أن جميع كيانات الأمم المتحدة ستعمل تحت ظل علم واحد في بيت واحد للأمم المتحدة. وأعزت بأن أعلن أن أول عملية من هذا النوع ستطبق فوراً على حضور الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا.

وسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى مسألة تمويل التنمية. نحن ببساطة، بحاجة إلى مزيد من الموارد المالية لتحقيق التنمية، سواء من القطاع الخاص أو من مصادر حكومية. وبالتالي فإني ببساطة إلى إنشاء مكتب تمويل التنمية. فجمع هذه الأموال يحتاج إلى جهد منسق بدوام كامل.

تقريري يقترح أيضاً تحقيق "عائد يوجه لأغراض التنمية"، وذلك من أجل نقل الموارد من الأنشطة الإدارية إلى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وتقعاتنا هي أنه يمكن إتاحة ٢٠٠ مليون دولار على الأقل بحلول عام ٢٠٠٢. غير أنني اقترح دفع قسط سلفاً في كانون الثاني/يناير من عام ١٩٩٨ من الوفورات التي تتحقق من ميزانية فترة السنتين الحالية.

وبرنامج الإصلاح المعروض عليكم الآن، حضرات السادةأعضاء الجمعية العامة، سيؤثر تقريراً على كل دائرة وكل نشاط في الأمم المتحدة. فهو يحتوي على مقترنات لزيادة السرعة التي يمكن أن تنفذ بها وزع عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم وسائر العمليات الميدانية الأخرى. وهو يركز على تحسين قدراتنا في بناء السلم وتحقيق التقدم في جدول أعمال نزع السلاح وتعزيز البعد البيئي في أنشطة الأمم المتحدة.

ووفقاً لذلك، سيشكل فريق إدارة عليا يعمل كمجلس وزراء ويساعد في قيادة عملية التغيير.

وستنشأ وحدة للتخطيط الاستراتيجي ضمن مكتبي لتحديد وتحليل ما يظهر من مسائل واتجاهات عالمية.

وستعزز اللجان التنفيذية الأربع التي أنشأتها في كانون الثاني/يناير لإرشاد المنظمة في مجالات عملها الرئيسية.

وأوصي الجمعية العامة أيضاً بإنشاء منصب نائب الأمين العام. فنائب الأمين العام سيساعدني في قيادة هذه المنظمة المتنوعة والعالمية. وسيكون نائب الأمين العام مسؤولاً عن الأمانة العامة أثناء غيابي عن المقر، وسيقود الجهود التي تبذلها المنظمة لجمع الأموال للتنمية. وسيكفل نائب الأمين العام أيضاً تماساً لأنشطة القطاعية المتعددة التي تقوم بها المنظمة.

والأمم المتحدة بحاجة أيضاً إلى تبسيط أعمالها. وإصلاحاتي تحقق هذا الهدف بعدة طرق: من خلال اقتراح ميزانية سلبية النمو - وهذه ستكون أول مرة خلال جيل كامل يكون نمو ميزانية الأمم المتحدة بالقيمة الحقيقة سلبياً؛ ومن خلال إلغاء ١٠٠ وظيفة - وبهذا التخفيف سيكون المالك الحالي للمنظمة أدنى بنسبة ٢٥ في المائة من ملاكيها قبل عقد؛ ومن خلال تخفيض التكاليف الإدارية بنسبة ٣٣ في المائة - هذه الوفورات سيعاد تخصيصها لبرامج التنمية؛ ومن خلال تخفيض حجم الوثائق - فبเนهاية هذا العام سنكون قد خفضنا استخدامنا للورق بنسبة ٣٠ في المائة.

كما أريد أن أنهي حالة شبه الإفلاس الدائمة التي تعيش فيها المنظمة منذ فترة طويلة جداً. هناك دول أعضاء كثيرة لا تفي بالتزاماتها التعاهدية بدفع اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط مسبقة. وإذاء هذا الوضع، سأقترح أن تنشئ الدول الأعضاء صندوقاً ائتمانياً دائرياً، برأس مال مبدئي يصل إلى بليون دولار عن طريق التبرعات أو أية وسائل أخرى قد ترغب الدول الأعضاء في اقتراحتها.

عموماً - وأقصد الوكالات المتخصصة وكل منها عضو أساسى من أعضاء أسرة الأمم المتحدة.

هذه، بصفة عامة، الإصلاحات التي أعرضها على هذه الجمعية الموقرة للنظر فيها. وأنا على ثقة في سلامتها وأنا ملتزم بضورتها وملتزم بتنفيذها.

إننا نقف على عتبة بداية جديدة للأمم المتحدة.

(تكلم بالفرنسية)

إننا حقاً في بداية عهد جديد لمنظمة الأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة، المصممة على المشاركة في قرن جديد، والقادرة على التكيف مع بيئه عالمية متغيرة، والملتزمة بالقيم الخالدة التي وضعها مؤسسوها، ستكون قادرة على أن تتحقق، بكل كرامة، الهدف الذي حددته لنفسها وهو السعي الجوهري لتحقيق الصالح العام.

إن الإصلاحات التي أقترحها ستمكن الأمم المتحدة من أن تقوم بجهد أكبر وبشكل أفضل. إنها ستمكننا من أن نفتتح فرص جديدة التي ستتاح أمامنا الآن، وستمكننا أيضاً من جعل المنظمة العالمية التعبير الذي لا مراء فيه عن ضمير البشرية في خدمة البشرية.

(تكلم بالإنجليزية)

وطموحنا من خطة الإصلاح هو، ببساطة وبشكل مباشر، تحسين مفهوم ونوعية وتنفيذ الخدمات التي نوفرها. وهذا هو ما تطالبون به أنتم ويطالب به العالم. ولا تقبل أقل من ذلك لأنفسنا. وتعهدني أمامكم وأمام العالم أننا: ابتداءً من اليوم سنبدأ ثورة هادئة في الأمم المتحدة.

وبالمقابل، أتمنى منكم، ومن العالم، أن تحكموا علينا لا بالتحفيضات التي نقترحها أو بالهيأكل التي نغيرها. إحكموا علينا بدلاً من ذلك، وعن وجه حق، بما تقدمه من غوث وملاذ للقراء والجائعين والمرضى والمهددين - شعوب العالم الذين وجدت الأمم المتحدة لخدمتهم.

وهو يقترح سبل لمكافحة وباء "المجتمع غير المدني": وأقصد المجرمين والمتجررين بالمخدرات والإرهابيين. وهو يعيد توجيه أنشطتنا الإعلامية بحيث يمكن لشعوب العالم أن تفهم بشكل أفضل أهدافنا ودورنا ونطاق أنشطتنا. وهو يدعو إلى تبسيط الإجراءات الإدارية والإصلاح الشامل للسياسات والمارسات في مجال الموارد البشرية.

وهو يدعو إلى عملية إعادة هيكلة رئيسية في عدة مجالات، بما فيها الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. إن النهوض بحقوق الإنسان ينبغي أن يدمج في جميع الأنشطة والبرامج الرئيسية في الأمم المتحدة. ونحن بحاجة إلى التصدي بفعالية أكبر للحالات الإنسانية المعقدة. ولذلك سيتم إنشاء مكتب جديد لتنسيق المعونة الفورية في حالات الطوارئ ليحل محل إدارة الشؤون الإنسانية.

والتكاملة الطبيعية لهذه الاقتراحات تتمثل في تغييرات مؤكدة ذات طبيعة جوهيرية أكبر، وهذه لا يمكن لأحد أن يقوم بها سوى الدول الأعضاء. ويتمثل عدد من هذه التغييرات بالجمعية العامة. ولقد اقترحت أن تعيد الجمعية العامة تركيز أعمالها على القضايا ذات الأولوية القصوى وتخفض مدة دوراتها. واقتراح أن تسن الجمعية "أحكام الغروب" - أي حدوداً زمنية محددة - بالنسبة للمبادرات التي تنطوي على هياكل تنظيمية جديدة أو التزامات رئيسية بالأموال.

ولعل الأهم من كل ذلك، إنني أحيث الجمعية على النظر في اعتماد نظام جديد للميزنة: بالتحول عن حساب المدخلات إلى إعداد ميزانية على أساس النتائج. وهذا النهج، الذي يستخدمه الكثير من الدول الأعضاء على المستوى الوطني، من شأنه أن يعطي الأمانة العامة مرونة أكبر مع المحافظة على الخصوص للمساءلة الدقيقة.

وأخيراً أوصي الدول الأعضاء بإنشاء لجنة دراسة ضرورة إحداث تغيير جوهري في المنظومة

كأفراد، سواءً كنا في جانب الأمانة العامة أو في جانب الآليات الحكومية الدولية. فقد أنشئت حتى الآن خمسة أفرقة عاملة لتناول مختلف جوانب إصلاح منظمتنا. والهدف الكلي هو جعل المنظمة أكثر كفاءة ومواكبة لروح العصر وفعالية، لتتمكن من الوفاء بصورة أفضل بمبادئها الرئيسية ومقاصدها لتعزيز السلام والأمن، والرخاء الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، والمساعدة الإنسانية والتنمية الشاملة، ولتعامل أيضاً مع التحديات الحاضرة والمستقبلية ونحن ندخل الألفية الجديدة. ولتحقيق ذلك لا بد للإصلاح أن يكون مرتکزاً على توافق في الآراء حول دور المنظمة المتواخى في الميثاق، وأن يكون مدعوماً بالاتفاق حول الكيفية التي تضطلع بها بهذا الدور وتحقق تلك الأهداف.

ولكن للأسف، يبدو من العمل الذي قام به الأفرقة العاملة حتى الآن للإصلاح معاني مختلفة بالنسبة لمختلف الدول أو مجموعات الدول. وكان الأثر الناتج عن ذلك أننا بالإضافة إلى الفشل في إحرار تقدم كبير في جهودنا الإصلاحية بعد شهور عديدة، تسبينا أيضاً وبصورة متزايدة في خلق الكثير من التوتر والريبة فيما بيننا. ويجب علينا أن نحاول تهدئة هذه الحالة وأن نركز على أساسيات الممارسة، لأن الإصلاح في خضم الأزمة وصفة مضمونة للفشل.

وهذا هو السياق الذي نريد أن نضع فيه المبادرات الجريئة والشجاعة التي اضطلع بها الأمين العام بعقليته الإصلاحية، كسلفه، ليجعلنا نركز على ما تحتاج إلى عمله فعلاً لإعادة هيكلة المنظمة وتجهيزها وتمويلها لتتمكن من تدبير شؤونها بكلفة أقل والحصول على عوائد قيمة مقابل أموالها.

سبق للأمين العام أن "أخرج" في آذار/مارس ١٩٩٧ ما أسماه بمقترنات "المسار الأول" للإصلاح، شملت المبادرات الإدارية والقرارات التي تقع في نطاق سلطته. ونحن نقدر له اتخاذه منذ ذلك الحين تدابير أخرى لتنفيذ معظم تلك المقترنات بطريقة تتسم بالشفافية. والأمين العام عند تقديم مقترناته في المسار الأول، أشار أيضاً إلى أنه سيكشف النقاب بحلول تموز/يوليه ١٩٩٧ عن المزيد من مقترنات الإصلاح التي ستشمل تدابير إضافية، في إطار اختصاصه أيضاً، ولكنها ستستفيد من المشاورات مع

ثمة مثل أفريقي يعلمنا: "إن الكوة الأرضية ليست لنا؛ إنها كنز للأجيال القادمة موضوع تحت وصايتنا". واليوم يجب أن نضمن أننا أهل للثقة التي وضعت فينا ويجب أن يجعل الأمم المتحدة مرة أخرى وسيلة لتحقيق ذلك الهدف. وبوسعنا أن نضع ولسوف نضع أساساً جيداً للسلام والتقدم والتنمية.

وهذا هو عصر الأمم المتحدة. فهي إذ لم يعد يكتلها الصراع الأيديولوجي، وأصبحت متمكنة بالเทคโนโลยجيا والازدهار العالمي، صار بإمكاننا أكثر من أي وقت مضى أن نتصور تحقيق أهدافنا النبيلة. ونحن ندين للأجيال اللاحقة بأن نجعل من هذه اللحظة الوااعدة بداية جديدة لكل الأمم والشعوب على حد سواء.

فهناك ضوء في نهاية نفق قررتنا المظلم والخطير وهو يزداد سطوعاً بآمال وأحلام شعوب العالم. وتبقي الأمم المتحدة الوسيلة الوحيدة والحقيقة لتحقيق هذه الأحلام. وبا إعادة تنشيطها، وإصلاحها وتجديدها، يمكن أن تنقل هذه الأحلام إلى الألفية القادمة وأن تحولها إلى واقع فعلي.

السيد ويلموت (غانان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أقف باسم المجموعة الأفريقية، والتي من دواعي الشرف والامتياز لي أن أكون رئيسها في شهر تموز/يوليه، لأنقل امتناننا الخالص وتقديرنا للأمين العام على عرضه على هذه الجمعية تدابيره ومقرراته لصلاح منظمة الأمم المتحدة.

سيكون بالطبع سابقاً لأوانه أن نعلق في هذه اللحظة على جوهر المقترنات، وقد سمعناها للتوك. ولكن مما سمعناه تكون لدينا انطباع متميز بأن برنامج الإصلاح هو في الواقع بعيد المدى وواسع النطاق. ومما يشير إعجابنا بصفة خاصة أن يتمكن الأمين العام من تقديم هذه الصفة ولم تك تمضي ستة شهور منذ تقادمه مسؤولياته الفادحة.

ولا أحد في هذه الجمعية يمكن أن يتشكك بجدية في حاجة الأمم المتحدة إلى الإصلاح. والواقع أن عملية الإصلاح أصبحت منذ فترة ليس فقط جزءاً من الحياة اليومية لهذه المنظمة، ولكن أيضاً جزءاً منا نحن

ونحن لا ننظر الى عملية الإصلاح كقضية محايبة بين الأمانة العامة من ناحية والدول الأعضاء من الناحية الأخرى، أو بين مجموعة من الدول ومجموعة أخرى. إننا ننظر إليها بوصفها قضية تستوجب الاهتمام والحرص المشترك من البشرية قاطبة. ومن ثم فهي تستدعي ممارسة إرادة جماعية يصحبها دعم مالي كاف يقدم في الوقت المناسب ودون قيد أو شرط بروح شراكة لا يرقى إليها الشك. وتستدعي كذلك حشد الدعم من المجتمع المدني من أجل الأمم المتحدة وجهودها الإصلاحية.

أشكركم، سيدى، باسم المجموعة الأفريقية، على إتاحة هذه الفرصة للإدلاء بهذه الملاحظات الأولية المتعلقة بما عرضه الأمين العام. ونعرب مرة أخرى عن امتناننا وتقديرنا وتأييدها للأمين العام لجهوده التي ظل يبذلها بلا كلل ليبلغ بنا هذه المرحلة في قضية الإصلاح الحيوية. ونطلع إلى مشاطرته رؤيته ونحن نعمل سويا لبناء منظمة ترقى حقا إلى الأغراض والمبادئ الأساسية التي ينص عليها ميثاقها.

السيد فولزفلد (لسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لي الشرف أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد انضم إلى هذا البيان كل من بلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا، وكذلك ليختنشتاين.

اسمحوا لي في البداية، سيدى الأمين العام، أن أعرب لكم عن تقديرنا لما قدمتم به من أعمال منذ توليكم منصبكم، الأمر الذي حدا بكم اليوم إلى أن تعرضوا على الجمعية العامة هذه المقترنات الهامة والواسعة النطاق من أجل إصلاح الأمم المتحدة.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بحماس عملية الإصلاح في الأمم المتحدة. وهذه العملية العسيرة والضرورية في الوقت نفسه التي نشرع فيها الآن ستمكننا من اختبار مصداقية وعزيمة كل من المنظمة والدول الأعضاء فيما يتعلق بقدرتها على أن تستجيب استجابة كافية للمسائل التي تواجهنا في المجالات التي ذكرها الأمين العام.

الدول الأعضاء ومن توجيهها؛ وكذلك عن مقترنات ووصيات أخرى فيما يتعلق بالمسائل الأساسية على نحو أكثر، والتي تقرر بشأنها الحكومات وحدها. والأمين العام، بعرضه لهذه المقترنات الإضافية اليوم، يكون قد أوفى بوعده وأكد التزامه بإصلاح المنظمة التي تتفق جميعا على حاجتها إلى الإصلاح.

إن الأمم المتحدة تقف اليوم في مفترق الطرق بين نهاية الحرب الباردة وبداية عهد جديد من السلام البناء؛ وبين نهاية القرن ووعد وإمكانيات الألفية الجديدة. ولذلك فإن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يستخدم كأداة تساعدنا في التعامل بصورة أفضل مع الخيارات التي يجب على المجتمع الدولي اتخاذها في هذه الفترة البالغة الأهمية. وفي هذا الصدد، نرحب بكل من مقترنات الأمين العام تغطي القطاعات الأربع الأكثر أهمية في أنشطة الأمم المتحدة: التعاون الإنمائي؛ والسلم والأمن؛ والشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ والنشاط الإنساني.

ونحن نرى أن مجموعة الإصلاحات الشاملة هذه تستحق أقصى قدر من التأني في دراستها، وتحليلها، والتأمل فيها، وتقيمها، على مستوى سياسي رفيع، بغية التوصل إلى توافق في الآراء ييسر إدماج المجموعة السلس بعملية الإصلاح الحكومية الدولية ونجاحها، كما نأمل، في كبح الاتجاهات التي ظهرت مؤخراً لتقويض سلامة المنظمة وأسس المنطقي لوجودها.

ويجب على الدول الأعضاء كافة أن تستجيب لمبادرة الأمين العام بتزويده بتوجيهه واضح ومتماضك في مجال السياسة العامة فيما يتصل بتنفيذ اقتراحات الإصلاح. ونقترح أن يتم ذلك في الوقت المناسب لثلا يضيع الزخم. كذلك نرى ضرورة تركيز الجمعية العامة على هدف الإصلاح واتجاهه وتجنّب أي إغراء بالتدخل في كل كبيرة وصغيرة.

وبالنسبة لنا نحن البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية، فإن مقياس تقييم مقترنات الإصلاح سيتمثل في مدى تلبية البرنامج لأولوياتنا والاستجابة لشواغلنا من أجل عالم أكثر أمناً وازدهاراً وعدلاً تكون حاجات الفرد فيه محط اهتمام الكل.

وحتى يكون الإصلاح فعالا، يجب تنفيذه أيضا على المستوى الحكومي الدولي. إن تبسيط آلية الأمم المتحدة الاستشارية، بما في ذلك التبسيط عن طريق تقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي يشكل عنصرا هاما في هذا الإصلاح، الذي ينبغي كذلك أن يترجم على مستوى الأمانة العامة، المكرسة بدرجة كبيرة لخدمة العملية الحكومية الدولية.

إن الاتحاد الأوروبي سيدرس بعناية المقترنات المتعددة الواردة في الوثيقة التي قدمت إلينا اليوم. وستنقدم بملحوظاتنا الموضوعية بشأن مقترنات الإصلاح خلال المناقشة العامة للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلّي به دولة السيد مارك فورنيه مولنيه، رئيس حكومة إمارة أندورا.

أصطبخ السيد مارك فورنيه مولنيه، رئيس حكومة إمارة أندورا، إلى المنصة.

السيد فورنيه مولنيه (أندورا) (تكلم بالكتلانية: والترجمة الشفوية عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): عندما نصرف الوقت لتحليل روح ميثاق الأمم المتحدة، ندرك أن الآباء والأمهات المؤسسين للأمم المتحدة توخوا الخدر الشديد في إنشاء نظام من تكافؤ الدول في السيادة في الجهاز الأساسي لمنظمتنا، ألا وهو الجمعية العامة. وفي الوقت نفسه، حاولوا أن يعطوا مجلس الأمن توازنا في القوى من أجل إبراز أهمية القوى الموجودة في عالم من الاختلالات الاقتصادية والجغرافية والسياسية. ولقد عملت الأمم المتحدة لأكثر من خمسين عاما، بعضها أفضل من غيرها وبعضها أسوأ من غيرها، ونمّت وأصبحت راسخة وباقت منظمة لا غنى عنها.

والى يوم، يستجيب أمينها العام، كوفي عنان، لإرادة الدول الأعضاء لحماية وتعزيز الأمم المتحدة، فيقدم إلينا بكل جدية مقترناته لصلاح الأمم المتحدة. ويمكنني أن أؤكد للأمين العام أنني أصفّيت إلى كلماته باهتمام كبير، وأنني لن أقصّر في توفير المساعدة

وفي رأي الاتحاد الأوروبي، لا تتعلق عملية الإصلاح بتخفيف النفقات وإنما لتمكين الأمم المتحدة من القيام بدور فعّال تماما في الوفاء بالتزاماتها وتنفيذ مهامها. وينبغي أن يكون هدفها تقديم مساهمة كبيرة في إعطاء الأمم المتحدة قدرًا أكبر من وحدة الهدف ومرؤونه أكبر في الاستجابة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تماما عملية الإصلاح التي ستجعل منظمتنا أكثر كفاءة وحضورا وتناغما مع الاتجاهات الراهنة في العلاقات الدولية.

إن إجراء إصلاح ناجح لا يتطلب فقط ترشيد العمليات وتسيطتها وإنما أيضا تقوية المنظمة على أساس من الموارد المالية السليمة والمضمونة. وإذا أريد للأمم المتحدة أن تستجيب استجابة كافية لتحديات القرن الحادي والعشرين، فينبغي أن تؤدي عملية الإصلاح إلى بناء منتدى عالمي يوفر قيادة فعالة، وأن تؤدي في الوقت نفسه إلى جعل المنظمة أكثر كفاءة وشفافية ومسؤولية وأهلا للثقة.

إن الأمم المتحدة تمثل، في اعتقادنا، أداة هامة لدعم الحكومات في عملياتها الإنمائية. وقد عرض الاتحاد الأوروبي عددا من الأفكار والمقترنات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وساهم بنشاط في المناقشات التي جرت بشأن هذه القضايا في سياق "خطة للتنمية". ومن ثم نلاحظ مع التقدير أن مقترنات الأمين العام تتناول تناولاً وافياً المسائل المتعلقة بالتنمية، والأنشطة الإنسانية، وحقوق الإنسان. ولكي تعمل الأمم المتحدة بفعالية أكبر في هذه الميادين، يجب عليها كذلك تعزيز كفاءة خدماتها وإطارها التنفيذي وجعلهما أكثر تجانسا، وكفالة تنسيق حقيقي على جميع المستويات.

وإذا جمعت المنظمة خدمات تتسق بالتكامل وحسن الإدارة والكفاءة على المستوى الوطني في إطار برنامجي موحد، فإنها لن تحسن أثرها على السياسات التي تنتهجها الحكومات فحسب، بل سيكون تأثيرها أيضا في خطط وأولويات الجهات الفاعلة الأخرى في الميدان الإنمائي أكبر.

لقد عرض الأمين العام اليوم علينا المرحلة الثانية من إصلاح الأمم المتحدة، المرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة التنمية. وفي ٣ تموز/يوليه، عرّف السيد كوفي عنان في جنيف التنمية كدعاة السلام، وكأساس للاستقرار، وكقوة مؤثرة للدبلوماسية الوقائية والعمل الوقائي. وتؤمن أندورا بأن التنمية البشرية هذه لن تتم من دون الشباب. ويجب أن يقرب إصلاح الأمم المتحدة منظمتنا إلى الشباب، كي تتمكن من الاستفادة من ريع الكفاءة التي هي ثمرة العملية نفسها. ولقد أبرز بلدي هذا الأمر في مؤتمر القمة الاجتماعي الذي انعقد عام ١٩٩٥ بتقديم التزام معين تم تضمينه في إعلان كوبنهاغن؛ وفي نيويورك طوال السنوات الماضية كلها؛ وفي فيينا في الجلسة الختامية لمتحف الشاب العالمي الذي حضره سفيرنا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛ وفي مؤتمر قمة الأرض الذي انعقد الشهر الماضي في هذه القاعة بالذات. ومن الانصاف أن أفعل ذلك اليوم مرة أخرى.

يقول الأمين العام إن الإصلاح عملية، وليس حدثاً. وبإمكانه أن يعود على أندورا في هذه العملية. وسيحظى في هذه العملية بمساعدة الدول الصغيرة. ويتبعين أن تحظى هذه العملية بدعم الشباب إذا أريد لها أن تكون دائمة وعالمية وحقيقية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس حكومة إمارة أندورا على بياده.

اصطحب السيد مارك فورنيه مولنيه، رئيس حكومة إمارة أندورا، من المنصة.

السيد موغرا (سورينام) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إنه لشرف لي حقاً أن أعرب بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عن التقدير للجهود التي يبذلها الأمين العام وموظفوه في إعداد الوثيقة المعروفة "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، التي عرضها الأمين العام قبل قليل في هذه الجلسة.

وسوف نبعث الوثيقة المقدمة هذا الصباح إلى عواصمها للنظر فيها ودراستها دراسة مستفيضة. ونتوقع تقديم ملاحظات أولية عليها في سياق

الأندورية له في سياق المناقشة العامة للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

وهدف في اليوم أن أبيّن الأهمية التي ستحظى بها الدول الصغيرة - نفس الدول التي أعطيت عام ١٩٤٥ أصواتاً سيادية وصلاحية للتصويت متكافئة في الجمعية العامة - بغية أن تمضي قدماً عملية الإصلاح التي وضعها الأمين العام منذ بداية ولايته. وإن الدول الصغيرة تشكل الأغلبية في الأمم المتحدة. والإصلاح معنا سيحرز التقدم. وأكبر الدول وأقواها يجب ألا تخشى وفرة عدد الدول الصغيرة. وإذا أدى الإصلاح إلى إيجاد جوانب خلل في المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة، فإن منظمتنا تتطلب أن تكون عالمية، ويبطل بالتالي عملها بوصفها راية للمستقبل. والإصلاح من دون الدول الكبرى، أمر غير ممكن. والإصلاح، من دون الدول الصغيرة، سيكون نصف إصلاح.

وعلى الصعيد العملي، يستحقأخذ مساهمة الدول الصغيرة في عين الاعتبار. وحقيقة الأمر إن الدول الصغيرة عموماً، على الرغم من وجودها في كل مكان، تمثل إلى تركيز الجهود التي تبذلها في الأمم المتحدة على مجالات بعينها أصبحت خيرة فيها. فأندورا، على سبيل المثال، اقترحت على مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى أن تستخدم الحاسوب في أرشيفها، وهي مهمة تقوم بها الآن بعثتنا لدى الأمم المتحدة بمساعدة المركز الوطني للمعلوماتية. وجهود الحوسية هذه تتماشى تماماً مع أهداف التغييرات الإدارية المباشرة التي اقترحها الأمين العام كمرحلة أولى يوم ١٧ آذار/مارس من هذا العام. ونحيي كذلك الجهود التي يبذلها سفير باكستان من أجل زيادة استخدام الحاسوب في الأمم المتحدة.

واسمحوا لي بأن أهنئكم، السيد الأمين العام، على مقتراحاتكم يوم ١٧ آذار/مارس بالقيام، في جملة أمور، بإحداث تغيير إداري فوري. وخفض الميزانية والتکاليف الإدارية، والتکامل على الصعيد القطري، ووضع مدونة لقواعد السلوك، وإعادة توجيه إدارة شؤون الإعلام. وإن الجهود التي تبذلونها لنشر المعرفة بأعمال الأمم المتحدة ستعزز الحماس على مستوى القاعدة لسكان العالم، مما يضمن نجاح الإصلاح الذي يستحق كامل تقدير المجتمع الدولي له.

وإننا نفهم أنه بعد قيام الدول الأعضاء بدراسة تقرير الأمين العام وبيان مواقفها منه، ستنشأ آلية مناسبة للنظر العملي في مقتراحاته.

وعندئذ سنعرب بمزيد من التفصيل عن رد فعلنا إزاء التقرير. ونحن مستعدون للعمل، بالاشتراك مع جميع الوفود الأخرى ومع زملائنا في الأمانة العامة، للنهوض بهذه الإصلاحات الوليدة لصالح وفائدة الجميع. إن مسؤوليتنا المشتركة هي تعزيز فعالية الأمم المتحدة في مواجهة تحديات العالم المعاصر. ونأمل أن يؤدي هذا التقرير إلى حوار وتعاون من أجل تحقيق هذه الأهداف.

السيد باولز (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
هذا البيان الموجز ألقى نيابة عن كندا واستراليا بالإضافة إلى نيوزيلندا.

في الأسابيع القادمة ستدرس بعناية المقترنات التي طرحت علينا هذا الصباح. وآراؤنا المدروسة سيعرضها وزراؤنا في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

وفي هذه المرحلة، تود كندا واستراليا ونيوزيلندا أن تنضم إلى الآخرين في الترحيب الحار بجهود الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة. وفي حين أن العديد من التدابير التي أعلنت اليوم لا بد أن توافق عليها الدول الأعضاء في النهاية، فإن الأمين العام في وضع فريد من نوعه لتقوية مناقشاتنا بأفكار جديدة ونظارات جديدة.

ونعتقد أننا بحاجة إلى تدابير مبتكرة وجديدة لإعداد المنظمة للقرن الحادي والعشرين. وحكوماتنا مهتمة بأن ترى الأمم المتحدة أكثر فعالية وأكثر مقدرة. ونود أن نرى برامج أحسن وأفضل توجيهها. وهناك حاجة إلى إعادة توزيع الموارد على مجالات الأولوية وبعيداً عن الإدارات والألوبيات الأدنى. لستنا مهتمين بمجرد تخفيض النفقات ونحن بكل تأكيد نعارض أية مقترنات تقلل من دور الأمم المتحدة في العالم.

المناقشة العامة للدورة الثانية والخمسين المقبلة للجمعية العامة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أشكر الأمين العام على تقديمته التقرير الذي يتضمن مقترناته للمرحلة الثانية من الإصلاحات. وهذا يتيح لنا جميعاً فرصة ممتازة لمواصلة الحوار المتعلق بعملية الإصلاح التي بدأت أول ما تسلم السيد كوفي عنان مهامه كأمين عام. ونحن متوقع أن يستمر الحوار بروح من الشراكة والتعاون بين الأمانة العامة والدول الأعضاء.

مثلاً كان متوقعاً، جاء حجم التقرير كبيراً، ولم تسنح لي الفرصة، لسبب واضح، لقراءته. فهو يغطي مجموعة واسعة من المسائل، يتصنف العديد منها بأهمية موضوعية لمستقبل الأمم المتحدة. ونلاحظ التركيز الكبير على المهام المتعلقة بمحالات بناء السلام، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، وكفالة حقوق الإنسان ومنع الجريمة. وكما نلاحظ أن القطاع الإنساني أصبح أحد أركان الأمم المتحدة الجديدة، ومن الأهمية بمكان صيانة وتطوير القدرة النشطة التي حشدت هنا في فترة زمنية قصيرة منذ انعقاد الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة. وإن أهمية مسائل نزع السلاح المتعدد الأطراف آخذة في التزايد، والمطلوب من الأمم المتحدة تعزيز حل هذه المسائل على نحو أكثر نشاطاً معأخذ جميع العوامل في عين الاعتبار.

والواضح أن من الضروري إجراء تحليل متعمق وشامل، سواء في البعثات الموجودة في نيويورك أو في العاصمة. وإن نجاح الإصلاحات سيعتمد على مدى قيام الدول الأعضاء بدعم عناصرها وتوجهاتها. وهذه الإصلاحات متوقعة أن تجعل المنظمة أكثر قدرة على الحركة وعلى الاستجابة بسرعة، والجواب لن يكون ببساطة مثلما كان في الماضي، أي إنشاء بُنى جديدة ومناصب إدارية جديدة.

والواضح أيضاً أنه لا يمكن لأية إصلاحات أن تعزز الأمم المتحدة إذا لم تعرف جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها الدولية تجاه المنظمة وإذا لم تتف بها دون قيد أو شرط.

سنعود بمزيد من التعليقات بعد الدراسة المتأدية، فإنني أود الآن أن أرحب بحرارة بهذه المبادرة الجديدة الهامة لتجديد هذه المنظمة.

واسمحوا لي أن أذكر بأن البلدان النوردية سبق أن قدمت هذا العام تقريرا شاملًا بإصلاح المجالين الاقتصادي والاجتماعي للتعاون في الأمم المتحدة. وهذا بطبيعة الحال مجال ذو أهمية رئيسية بالنسبة للعالم النامي. ولهذا يسعدنا أن الأمين العام يبني على مجموعة مقترنات الإصلاح الأولى التي قدمها في آذار/مارس من هذا العام. وهذه خطوات هامة تتيح لنا تحقيق المزيد من التأثير على أنشطة الأمم المتحدة التشغيلية.

وهذا يبشر بالخير بالنسبة لجهودنا العامة في مجال إصلاح الأمم المتحدة فقد فجح الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعنى بتعزيز منظومة الأمم المتحدة والتابع للجمعية العامة في التوصل إلى توافق في الآراء قبل بضعة أيام بشأن عدد كبير من التدابير لإصلاح الجمعية العامة والأمانة العامة.

وتقرير الأمين العام وتقرير الفريق العامل متدعماً، وأنا واثق من أنها معاً سيمكنان الأمم المتحدة من أن تخطو خطوات حاسمة لتعزيز المنظمة. وهذا هو ما أبدت الدول الأعضاء والأمم المتحدة أنها تريده.

إن الأمين العام، بتقادمه مقترنات الإصلاح الشامل هذه، بعد توليه منصبه بستة أشهر فقط أبدى قيادة حقيقة. ويتعيّن علينا الآن نحن، الدول الأعضاء، أن نسدي له الدعم الذي يستأهلها بصورة جلية.

السيد مابيلنغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أصف أعضاء المجموعة الآسيوية باهتمام إلى الأمين العام وهو يعرض باختصار مجموعة مقترناته في مجال الإصلاح الواردة في الوثيقة A/51/950 في إطار البند ١٦٨ من جدول الأعمال، المعنون "إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترنات". ونعبر له عن تقديرنا على تكرمه بهذا العرض.

ونعتقد أن الإصلاحات الأولية التي عرضت علينا في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، واقتراحات المسار الثاني التي عرضت اليوم، تتبع فرصة ثمينة للمنظمة لكي تعالج بشكل جدي الإصلاحات التي طال انتظارها، ولا سيما المشاكل الهامة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وإصلاح الإدارة. ونأمل أن تؤدي هذه المجموعة من المقترنات إلى إحداث التغييرات اللازمة لإحياء مفهوم الأمم المتحدة وتحسين صورتها في النظام العالمي.

إن هذا الإصلاح لن يكون بلا ألم، كما نعلم من تجاربنا، لكن الأمم المتحدة بدونه ستعرض لخطر فقدان أهميتها بشكل متزايد. وبالتالي فإننا مصممون على دعم الإصلاحات اللازمة ولهذا الغرض فإن الجميع يسعون إلى الإدلاع بذلوهم بحماس وبشكل بناء في عملية الإصلاح. وكما ذكر الأمين العام نفسه إن الإصلاح عملية وليس حدثاً. ومجموعة المقترنات المعروضة علينا اليوم ستكون أساساً لمزيد من التدابير في المستقبل.

وترى كندا وأستراليا ونيوزيلندا أنه لا ينبغي تقسيم مجموعة اقتراحات الأمين العام على مختلف هيئات أو أجهزة الأمم المتحدة مع احتفال تجزئتها. لذلك فإننا نؤيد أن تقوم الجمعية العامة بالنظر في مجموعة المقترنات بأسرها في الجلسات العامة للدورة الثانية والخمسين، وللجمعية العامة أن تقرر إجراءات المتابعة والتنفيذ في الجلسات العامة.

وكندا وأستراليا ونيوزيلندا تحدهما آمال كبيرة بالنسبة لعملية الإصلاح هذه.

لقد كان من المناسب، سيد الرئيس، أن تقدم هذه الاقتراحات في هذا الوقت نظراً للالتزام والجهود التي كرسنوها للأمم المتحدة خلال مدة توليككم. ونحن ملتزمون بهدف إيجاد أمم متحدة أكثر فعالية ومواكبة لروح العصر وتأثيراً.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد قدم لنا الأمين العام للتوصيات المقترنات واسعة النطاق وجريئة لإصلاح الأمم المتحدة، وهو ما أسماه "ثورة هادئة". وفي حين أنا

في تقديم الخدمات العالمية للسلم والأمن الدوليين، مثل قدرة الرد السريع في عمليات حفظ السلام وكذلك العمل الوقائي وبناء السلام فيما بعد الصراع.

وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، نعرب عن امتناننا لأن الأمين العام يركز الانتباه على المسائل الإنمائية بوصفها واحدة من أهم مجالات مجهود الأمم المتحدة، وأنمال أن تساهم الأمم المتحدة بصورة متزايدة في تعزيز الاستراتيجية الإنمائية الجديدة التي تقوم على الشراكة العالمية.

لقد ظلت اليابان تدعو إلى مفهوم إعادة استثمار المدخرات - أي توجيه المدخرات إلى برامج التنمية - وهذا يؤيد وفدي بقوة اقتراح الأمين العام في هذا الشأن. وعلاوة على ذلك، تتفق مع التوجه القوي لجهود الأمين العام الإصلاحية نحو المزيد من الدمج لأنشطة مختلف الصناديق والبرامج، على مستوى المقر وعلى المستوى الميداني على حد سواء.

وكما ذكر في مرات عديدة، إذا أريد للأمم المتحدة أن تستجيب بصورة سريعة وفعالة للأزمات الإنسانية الخطيرة التي ظلت تتضاعف بوتيرة متزايدة خلال السنوات الأخيرة فلا بد أن يكون هناك تنسيق أكبر بين شتى أنشطتها في مجال المساعدة الإنسانية. ومن هذا المنظور يرحب وفدي بجهود الأمين العام لتنمية التنسيق بين أنشطة المساعدة الإنسانية. وفيما يتعلق بالتدابير الملحوظة التي اقترحها، تود اليابان أن تدرس الاقتراح بالتفصيل.

وكما ذكرت في مستهل كلمتي، في نية وفدي أن يدرس بعناية مقترنات الميزانية المقترنة المقيدة اليوم بالاقتراض مع تقديرات الميزانية المقترنة لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨، التي ستظهر في المستقبل القريب. ووفدي مستعد للمشاركة بحماس في المناقشة إنطلاقاً من وجهة نظرنا بأن هذه المقترنات، التي قدمت في شكل مجموعة إصلاحات شاملة ستسمم في هدفنا المشترك: وهو تعزيز وظائف الأمم المتحدة، وإنعاش أنشطتها، وتحقيق أمم متحدة فعالة من حيث التكلفة.

السيد بوهارننكي (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد أوكرانيا أن يعرب عن امتنانه

ولكم أن تتأكدوا، سيد الرئيس، أن الدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية تولي تقرير الأمين العام الاهتمام الذي يستحقه بإحالته إلى عواصمها للنظر فيه بتأن ولدراسته وتحليله على أمل أن تتمكن الوفود فرادى ومجموعات الوفود من الإعراب عن موقفها من التقرير في المناقشة العامة أثناء الدورة الثانية والخمسين في الخريف القادم.

السيد اوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود باسم وفد اليابان أن أحيطكم إلى المتكلمين الذين سبقوني في الإعراب عن تقديرنا العميق للأمين العام على عرضه شخصياً مجموعة مقترناته الشاملة والواسعة النطاق لإصلاح الأمم المتحدة.

تولي اليابان أهمية كبيرة لإصلاح الأمم المتحدة اعترافاً منها بأن المنظمة ينبغي أن توافق الأوضاع الدولية الجديدة ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين. ونؤمن بأن من اللازم التهوض بالإصلاحات بطريقة متوازنة في مجالات السلام والأمن والتنمية، وكذلك في المجالات الإدارية والمالية، للفالة أن تتمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بمسؤولياتها بدرجة عالية من الفعالية ومواكبة روح العصر والفاء.

وما إذا كانت المنظمة قادرة على الاضطلاع بدور فاعل في السنوات القادمة أم لا فهذا سيعتمد على نجاح جهودنا الإصلاحية. ويقدر وفدي بصورة عميقة القيادة والالتزام بالإصلاح اللذين أبداهما الأمين العام في هذا الصدد، ويأمل أن يولد إعلان اليوم بشأن الإصلاحات قوة دفع جديدة في العملية الشاملة لإصلاحات الأمم المتحدة.

وإن برامج إصلاح الأمم العام ومقترناته التي عرضت علينا اليوم تتطرق إلى نطاق واسع من محاولات الأمم المتحدة التي تتضمن أن تتحققها بدقة. وبعد دراستها بالتفصيل يتطلع وفدي إلى المشاركة في المناقشات العامة القادمة بشأنها. وفي هذه المرحلة أود الإدلاء ببعض الملاحظات الأولية على أساس البيان الذي قدمه الأمين العام اليوم.

في مجال السلام والأمن يرحب وفدي بالتركيز الذي يضعه الأمين العام على تقوية دور الأمم المتحدة

التقرير اليوم فقط، فإننا نحتاج بالطبع إلى أن ندرس التفاصيل بعناية.

والأمين العام، بتقديمه لهذه المقترنات، يكون قد خطأ خطوة كبيرة جدا نحو الإصلاح الهيكلي الذي سيتمكن الأمم المتحدة في الحاضر والمستقبل من أن تنجز أ عملا أكثر لصالح شعوب العالم، وبطريقة أفضل وبتكلفة أقل. ونحن نشيد به لمبادرته إلى هذا الحد ونتعهد بدعمها الكامل لجعل عملية الإصلاح في الأمم المتحدة عملية فعالة.

ونحن ندرك تماماً أن الأمين العام لا يستطيع أن ينجذ بمفرده كل الإصلاحات المقترنة. فالكثير من العناصر الأساسية للمقترنات تتطلب لتنفيذها عملاً من قبل جميع الدول الأعضاء. ويتقاسم كل من الأمانة العامة والدول الأعضاء المسؤولية المشتركة عن توجيه عملية الإصلاح في مجملها. وسيكون التعاون ضرورياً للغاية إذا أردت لجهود تعزيز الأمم المتحدة أن تثمر.

وفي هذا الصدد يقترح وفدي أن نفتئم الفرصة اليوم لنعبر بقوه عن عزيمتنا الجماعية على الاستمرار في طريق الإصلاح. وإنني أحيث الجمعية العامة على أن تبت في نفس هذا اليوم في مقترن الرئيس غزالى بإنشاء لجنة جامعة مخصصة للنظر في مقترنات الأمين العام. فاللجنة الجامعة المخصصة تمثل الخطوة المنطقية التالية في عملية الإصلاح المستمرة.

إن تصريحات اليوم تمثل تعبيرات ملموسة عن ثقافة الإصلاح التي ظلت تنمو بقوة هنا في الأمم المتحدة وفي الدول الأعضاء خلال السنوات القليلة الماضية. فلنجعل البناء على هذه البداية الجيدة اليوم أولويتنا، وذلك بالعمل معاً من أجل منظمة يمكن أن تخدم بصورة أفضل جميع شعوبنا في السنوات القادمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بصفتي رئيس الجمعية العامة، أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره الذي قدمه لنا. والتقرير يحتوى على تدابير ومقترنات إصلاح نوعي و شامل مصممة لتمكين منظمتنا من التصدي للتهدىيات الماثلة أمامها. وأهنئ الأمين العام وموظفيه والمنسق التنفيذي لعملية الإصلاح

العميق للأمين العام ولفريقه من المصلحين الذين أعدوا التقرير الذي تضمن مقترنات المسار الثاني لإصلاح الأمم المتحدة.

إن الأمم المتحدة ستبقى مؤسسة لا بديل لها. وهذا هو السبب في أننا رحبنا مع التقدير والتشجيع بكل محاولات تعزيز فعالية المنظمة وتحديث هيكلها. ويمثل الإكمال الناجح الذي تم مؤخراً لأعمال الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح للأعمال فريق الجمعية بتعزيز منظومة الأمم المتحدة وأعمال فريق الجمعية العامة العامل المفتوح بباب العضوية المخصص لخطة التنمية حدثاً هاماً في حياة الأمم المتحدة سيكون له أثر إيجابي على مداولاتها.

ويرى وقدنا أن نفس الأهمية انعكست في تقرير الأمين العام المعروض اليوم لعنايتنا ونظرنا. والأمر كما نفهمه أن هذه الوثيقة تحتاج إلى تحليل شامل ودقيق بغية اجتذاب تأييد واسع لعناصرها.

وإذ تلتزم أوكرانيا بفكرة جعل الأمم المتحدة تتوازن مع الحقائق الجديدة لعالم اليوم وتحدياته، فإنها مستعدة، كالعهد بها دائماً، لتقديم إسهامها الفعال في عملية الإصلاحات مستقبلاً في هذه المنظمة العالمية. ونستطيع تحقيق النجاح إذا ما استرشدنا جميعنا بالعقل، والإرادة السياسية، والتصميم، والنهج الذي يقوم على توافق الآراء، في جهودنا من أجل أمم متحدة جديدة أكثر كفاءة.

وفي الوقت المناسب ستتاح لأوكرانيا الفرصة لعرض تفصيل تقييمها لجوهر تقرير الأمين العام. وفي هذه المرحلة نود أن نؤيد وجهات النظر القائلة بأن مناقشة تقرير الأمين العام ينبغي أن تكون جوهر المناقشة العامة للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): عندما أعلن الأمين العام عن مخططه الإصلاحي الأولي في آذار/مارس، رحب وفدي به بإخلاص. واليوم نحن سعداء أن نرى مقترنات الأمين العام في المسار الثاني، التي أعدت بعناية، تعرض على الجمعية العامة. ولأننا تلقينا

المقترحات، بذهنية منفتحة. ونحن جمِيعاً نعلم أنَّ من السهل جداً توجيه الانتقادات وأنَّ التحلُّي بالروح البناءة أصعب بكثير. إنَّ هذه المقترحات هامة وآمل ألاً تصبح ضحية للعمليات المقولبة. وآمل فوق كل شيء ألاً تقع ضحية للمشادات التي لا تفيء سوى مجموعة واحدة أو اثنتين.

إنَّ الأمم المتحدة يجب أن تشهد تغييرًا، إلا أنَّ التغيرات التي يجب أن تشهدها يجب أن تفيء الجميع - جميع الحكومات، وليس بعضها فقط - وأهم من ذلك، يجب أن تفيء شعوب العالم، كما وعد الميثاق بذلك. ولن يمكننا إلا عن طريق تغيير من هذا النوع أن نبني حاجاتنا المشتركة وأن نسمى الأمم المتحدة بحق بيتهما عالمياً.

بهذا تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ١٦٨ من جدول الأعمال.

على عرض هذا التقرير في غضون ستة أشهر من بداية ولاية الأمين العام.

سيدي الأمين العام، لقد تكلمناً عندما توليت منصبكم عن بناء شراكة دائمة بين الدول الأعضاء والأمانة العامة. وفي ذلك السياق، تحدثنا عن العمل عن كثب حتى تظل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بمحاجات شعوب العالم. وقد تقدمتماليوم باقتراحات محددة لهذه المنظمة تشدد على ضرورة زيادة وحدة الهدف، والتماسك، والقدرة على التنفيذ. كذلك طالبتم الدول الأعضاء بأن تقوم بدورها حتى يتتسنى لنا سوية تشغيل المنظمة لتحقيق المقاصد المسطرة في الميثاق.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أناشد جميع الدول الأعضاء أن تدرس هذه المقترحات دراسة جادة حتى تكفل أن تكون الأمم المتحدة مجهزة تجهيزاً كاملاً ومستعدة استعداداً تاماً للتصدي للتحديات المقبلة. وآمل أن تتحلى الدول الأعضاء، وهي تدرس هذه

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠